

(٤)

## حدود الكفاف

تحدثنا من قبل عن تضاعف الدعم أكثر من مائة مرة خلال عشرين عاما رغم أن السكان لم يزدوا سوى مرة ونصف مرة خلال نفس المدة.

وتحدثنا من قبل عن ضرورة أن تزرع مصر غيطانها بحيث يخرج الفدان المصرى من كبوته ولا يستمر فى عجزه - كما هو عاجز حاليا - عن أن يكفل الحياة الكريمة لعشرة أشخاص فقط بالإنتاج والتبادل مع العالم رغم أن نصيب المواطن المصرى الواحد من أرض مصر السوداء لا يقل عن أربعمائة متر مربع بل يزيد حتى ولو كان هذا المواطن فى سن الطفولة.

كذلك تحدثنا عن المسح الغذائى الذى أجرى فى مصر فى الأربعينات وتحددت على أساسه الكميات والنوعيات اللازم توافرها للشعب المصرى والمستمدة من واقع الحياة المصرية وإمكاناتها دون تهوين من شأن المستويات الغذائية والمواصفات العالمية من حيث السرعات الحرارية والبروتين والدهون والنشويات والفيتامينات.

والكفاية .. والكفاف لا يمكن أن يتحددا اعتبارا بل لابد من تحديد الاحتياجات الأساسية Basic Needs بأصنافها المختلفة تحت بنودها الثلاثة المعروفة .. وهى الغذاء .. والكساء .. والمأوى.

ففيما يتعلق بالغذاء مثلا.. لابد أن يتوافر بالكميات اللازمة لتوليد السرعات الحرارية اللازمة لتوليد الطاقة وتنظيم عمليات الجسم المختلفة وما إلى ذلك مع مراعاة التنوع فى الأصناف التى يتكون منها هذا الغذاء فى إطار الطباخ الغذائية السائدة فى المجتمع إجمالا أو بشرائحه الجغرافية أو الاجتماعية المختلفة.

وقد قال الخبراء بالفعل: إن أقصى ما قد يحتاجه الرجل البالغ يوميا فى مصر من الغذاء يتلخص فى الأصناف الآتية وبالكميات المبينة فيما بعد بما يكفل توليد السرعات الحرارية اللازمة لجسم هذا الإنسان المصرى.

فإذا كانت هذه هى الاحتياجات الغذائية لمصر والمصريين .. وهى أوضح ما تكون تواضعا وبساطة فهل يعقل أو يقبل أن تعلن مصر عن عجزها عن إطعام أهلها من هذه الأصناف البسيطة؟ .. وبهذه الكميات القليلة؟ وهل مصر عاجزة بالفعل عن توفير هذه الكميات اللازمة لكل فرد فى مصر لكى يعيش وينتج؟ وهل نحن عاجزون عن ملاحقة الاستهلاك الطائش؟ أو أننا أيضا عاجزون عن تغطية الاحتياجات الموصوفة بواسطة الخبراء؟

الاحتياجات الغذائية للرجل المصرى البالغ يوميا  
(قائمة طعام متقشفة ومتوازنة)

جملة السرعات الحرارية المتولدة	الكمية اللازمة بالجرام	الصنف
١٢٦٥,٠	٥٠٠	الخبز
٣٥,٢	١٥	اللحوم
٢٦٩,٩	٨٠	العدس
٢٣٥,٢	٨٠	الفول
٧٢,٤	٢٠	الأرز
٣٣,٠	١٥٠	الخضراوات (طازجة ومطبوخة)
٦٠,٠	١٢٥	البصل
١٢٠,٠	١٢٥	الجبين القريش
٢٧,٦	١٠	العسل الأسود
٣٠,٢	٥	الطحينة
١٨٠,٠	٢٠	الزيت
١٠٠,٠	٢٥	السكر
٥٠,٠	١٠٠	الفواكه
٥٥,٥	٥٠	الألبان
٢٥٣٤		الجملة

ليس من المقبول أو المعقول أبدا أن نتهم أنفسنا بالعجز عن الوفاء بهذه الاحتياجات من الأصناف الشعبية وكلها أنواع مألوفة وعادية وليس من بينها صنف «الكافيار» أو السمك «السالمون» بشرائحه بعد تدخينه.

أما إذا كنا عاجزين عن ملاحقة الاستهلاك الطائش المتزايد على مر السنين فإن هذا الوضع يوحى بأكثر من مشكلة قد يكون من بينها أننا قد انصرفنا على مر السنين عن إنتاج اللازم إلى إنتاج ما لا لزوم له أى أننا استبدلنا الذى هو أدنى بالذى هو خير. وما دام هذا الوضع يوحى بأكثر من مشكلة فإنه أيضا يوحى بأكثر من حل وقد يكون من بين هذه الحلول أن نرعى ومنتج ما يلزم وننصرف عن إنتاج ما لا لزوم له مع مراقبة تكلفة كل إنتاج وجدواه الاقتصادية وجديته وجودته النوعية وقابليته للتصدير أو للإحلال محل الواردات.

وقد يكون من بين الحلول أن يسترد الاستهلاك الطائش صوابه ويثوب إلى رشده وقد يقتضى هذا تركيزا على تنمية الوعى الغذائى كمحاولة لا تتوقف للتأثير على أنماط الاستهلاك الغذائى الشائعة خصوصا إذا كانت بعيدة - بلا مبرر - عن الاحتياجات الغذائية الموصوفة بواسطة الخبراء.

فالذى يدقق النظر فى الأطعمة السابق ذكرها - والتي حددها علماء علم التغذية - أو حتى فى بنود الاستهلاك الغذائى الفعلى فإنه لا يمكن أن يتصور أن مصر عاجزة عن تدبير هذه أو تلك ومن ثم لا يمكن أن يتصور أن مصر لابد أن تثقل على كبريات الدول فى طلب هذه الأصناف (المتواضعة) أو أن هذه الدول الكبرى يجب أن تتولى تدبيرها لشعب مصر.

هذه الكميات التى حددها خبراء التغذية هى المدخل الطبيعى وربما هى المدخل الوحيد لكى نكف عن التسول واستجداء الغذاء من هذه الدولة أو تلك أو أننا قد أصبحنا - كما قال الشاعر -:

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول  
بل إن هذه الكلمات هى المدخل الطبيعى وربما المدخل الوحيد  
لكيلا يلفت الزمام من أيدينا ونصبح عالة على الغير إلى أبد  
الأبدين.

فلماذا إذن لا نعمل على تدبيرها؟. لكى نغلق الباب فى وجه  
استيراد الغذاء حتى يمكن بعد ذلك أن تستمر صداقاتنا مع كبار  
الدول بصورة أقوى وأمتن ولكن بغير استجداء لغذاء مصر والمصريين  
ولكى تسترد مصر كرامتها الغذائية ولكيلا تستحيى العين من أى  
دولة مهما عظمت..

فالذى يطعم القم.. لابد أن تستحى منه العيون.. ومن ثم فإن مصر التى تطعمها دول أخرى - كما يقال لنا - لن تستطيع أو على الأقل لا يليق بها من باب الذوق أن تستجلب غضب الدول المانحة.. ومنعا لكل المشاكل فإن صداقة مصر بأية دولة.. لا يصح أن تحكمها النفعية الفجة ولا يليق بها أن تتحول إلى تبعية صداقة بغير اضطرار.. ودون انجرار.

ومن ثم فإننا لا يصح أن نسكت - يائسين - على هبوط نصيب المواطن المصرى من مفردات غذائه عن المستوى المطلوب أو المستوى المرغوب للوفاء باحتياجات المرء الغذائية كما يراها خبراء التغذية. ويبدو أن بعض هذا يتحقق بالفعل وبعضه الآخر لا زال ينتظر التحقيق وهذه المقارنة بين الإنتاج فى جانب والاحتياجات فى جانب آخر أوجب وأجدر بالفحص من مجرد مقارنة الإنتاج بالاستهلاك من السلع الغذائية المختلفة.

فالإحصاءات الرسمية المصرية المتاحة تدل على أن مصر تنتج أكثر مما تستهلك فى عام ١٩٩٠/٨٩ فى حالة الخضراوات (١٠٠,٤ فى المائة) ولفواكه (١٠٠,٣ فى المائة) والأرز (١٠٥,٤ فى المائة) والألبان (١٠٠ فى المائة) أما فى حالة الفول فكان إنتاجنا منه يمثل ٩٧,٣ فى المائة من الاستهلاك وفى حلة اللحوم ٧٨,٥ فى المائة وفى

حالة السكر ٥٩,٥ فى المائة وفى حالة الزيت ٣٥,١ فى المائة وفى حالة العدس ٢٥,٨ فى المائة وفى حالة الأذرة ٧٧,٢ فى المائة وفى حالة القمح ٣٦,٦ فى المائة.. كل ذلك عن عام ١٩٩٠/٨٩.

ويستدل الباحثون بهذه النسب التى تربط بين الإنتاج والاستهلاك على درجة الاكتفاء الذاتى بمعنى ما إذا كان الإنتاج وافيًا بحاجات الاستهلاك (التلقائى).. وهذا المعنى يتجاهل ما يتصف به الاستهلاك عادة من اختلالات نظرا لأنه عادة ما لا يكون متوافقا مع الاحتياجات الغذائية الحقيقية التى يحددها لنا خبراء التغذية..

ولذلك فقد يكون من المناسب بل ومن المفيد بدلا من الاعتماد على هذه النسب السابق ذكرها والتى يعتبرها الباحثون (تجاوزا) دليلا على الاكتفاء الذاتى، أن تتم المقارنة بين الإنتاج فى جانب والاحتياجات الغذائية الموصوفة بواسطة خبراء التغذية فى جانب آخر.

وهنا سوف نجد من واقع الإحصاءات الرسمية أيضا أن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى يفوق احتياجاته الغذائية فى بعض أنواع الطعام ويقل فى بعضها الآخر عن الاحتياجات الغذائية الموصوفة كما يتضح من الجدول التالى عن بعض السلع الغذائية عن العام ١٩٩٠/٨٩.

بعض الملامح الرقمية للاكتفاء الذاتي للغذاء وكفاءته

١٩٩٠ / ١٩٨٩

النسبة المتاح إلى الاستهلاك في المائة الاكتفاء	نسبة المتاح إلى الاحتياجات الموصوفة في المائة (الكفاءة)	متوسط نصيب الفرد العادي يوميا بالجرام	الاحتياجات اليومية للذكر البالغ بالجرام (نموذج موصوف)	الاصنف
١٠٥,٤	٤٩٣,٠	٩٨,٦	٢٠	الأرز
١٠٠,٤	٢٦٩,٢	٤٠٣,٨	١٥٠	الخضراوات
١٠٠,٣	١٢٥,٥	١٢٥,٥	١٠٠	العواكه
١٠٠,٠	٢٣٠,٢	١١٥,١	٥٠	الألبان
٩٧,٣	٢٠,٤	١٦,٤	٨٠	الفول
٧٨,٥	٢٤٢,٧	٣٦,٤	١٥	اللحوم
٥٩,٥	٢٩١,٦	٧٢,١	٢٥	السكر
٣٥,١	٨٧,٥	١٧,٥	٢٠	الزيت
٢٥,١	٢,٧	٢,٢	٨٠	العدس

وغنى عن البيان أن درجة الاكتفاء - أى الوفرة فى الكمية أكثر من الاستهلاك - لا يصح أن تحجب عنا ضرورة توافر الجودة.. فضلا عن أن ما يزيد عن حاجة الاستهلاك ليس فى الواقع إلا فاقدًا.. ومن ثم فإنه يضيع وكان من الأجدر الاستفادة به لأغراض التصدير إلى الخارج أو لغرض التصنيع الزراعى محليا.

فضلا عن أن الوفرة فى الكمية لا تشمل إلا بعض السلع أما البعض الآخر فإنه يعانى من عجز المعروض عن حاجات الاستهلاك كالفول مثلا والزيت والعدس.. ومعنى ذلك أن الغذاء المطلوب منقوص.. واكتمال الغذاء أمر واجب على الأقل فى حالة الفول والعدس. خصوصا وأن الفول المصرى لا يفى إلا بحوالى خمس الفول المرغوب الذى يقدره الخبراء بحوالى ثمانين جزءًا يوميا. أما العدس فإنه لا يغطى إلا ربع الاستهلاك الفعلى والكميات المتاحة منه لا تغطى إلا حوالى ٣ فى المائة من الاحتياجات الغذائية اليومية للفرد الواحد التى يقدرها الخبراء أيضا بحوالى ثمانين جراما وهنا لا بد أن نتساءل.. هل وصلنا فى مصر بالفعل إلى حد الاستحالة فى تلبية احتياجات المواطن المصرى من إنتاج مصر الزراعى والحيوانى والسمكى...؟ وهل يقتضى هذا الوضع بالفعل أن نلتهم على المعونات أو القروض الغذائية من الخارج؟

وكيف يستقيم ذلك ونحن نعلم أن احتياجات المصريين من الغذاء متواضعة ومعروفة.. وهذه الاحتياجات تتمثل فى عدد محدود من السلع على رأسها الفول والعدس.. وهما كما سبق أن ذكرنا فى عجز إنتاجى ملحوظ لا يليق بمصر (الزراعية) تغطيته بالاستيراد من الخارج بدلا من إنتاجه بالكميات الكافية.

إذا نحن جمعنا كل الخضراوات وكل الفواكه التى تنتجها مصر سنة بعد أخرى فسوف نجدما على النحو التالى:

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إنتاج الخضراوات بالألف طن	٨٣٧٨	٨٩٦٠	٩٦٤٠	٩٩٥٥	١٠٥٦٧	١١٨٥٨	١١٨٨٧
إنتاج الفواكه بالألف طن	٥٠٧٨	٥٣٤٤	٥١١٧	٥٤٤١	٦٢٤٣		

ومعنى ذلك أن متوسط نصيب الفرد من الخضراوات كان حوالى ١٤٠ كيلوجرام فى عام ١٩٩١ وارتفع إلى حوالى ١٨٠ كيلوجرام فى عام ١٩٩٥ وحوالى ١٩٨ كيلوجرام طيلة عام ١٩٩٧.

أما متوسط نصيب الفرد من الفواكه فقد كان حوالى ٨٥ كيلوجرام فى عام ١٩٩١ وارتفع إلى حوالى ١٠٤ كيلوجرام فى عام ١٩٩٥.

وهذه الأرقام تعنى أن متوسط نصيب المواطن المصرى يوميا من الخضراوات كان ٣٨٠ جراما خلال عام ١٩٩١ ارتفع إلى حوالى ٤٩٠ جراما خلال عام ١٩٩٥ ثم إلى حوالى ٥٤٠ جراما خلال عام ١٩٩٧ . أما فيما يتعلق بالفواكه فإن متوسط نصيب الفرد يوميا كان أقل من ربع كيلو خلال عام ١٩٩١ .. وحوالى ٢٨٥ جرام يوميا فى عام ١٩٩٥ .

أما فيما يتعلق بمفردات الصنف فإن نصيب المواطن المصرى من أصناف الخضراوات لا تكاد تصل إلى كيلوجرام واحد فى السنة لبعض الأصناف (اللفت والخرشوف والقراولة والسبانخ والجرجير والكرات) ويتراوح بين كيلوجرام واحد وأقل من اثنى كيلوجرام فى العام فى بعضها الآخر (القثاء والقلقاس والبامية والقرنبيط والملوخية والبقدونس) ويتراوح بين اثنى كيلوجرام وخمسة كيلوجرامات فى العام فى بعض الأصناف الأخرى (كالشمام والفاصوليا الخضراء والكانتالوب والبطاطا والبطيخ والجزر والخس) ويزيد النصيب عن خمسة كيلوجرامات فى أصناف أخرى كالفلفل (٦ كيلوجرام) والخيار (٧,٥) والكرنب (٨) والكوسة (٩) والباذنجان (١١) والبطيخ الأمريكى (١٤) بينما يصل نصيب الفرد فى السنة من الطماطم ٩٨ كيلوجرام وهو أعلى نصيب فى كل الخضراوات بينما أن أعلى نصيب سنوى للفرد من الفاكهة لا تزيد عن ٢٦ كيلوجرام فى حالة البرتقال ونصفها فى حالة العنب وأقل من ذلك قليلا فى حالة

التمر. ثم يتراوح النصيب بين ٦ كيلو و ٨ كيلوجرام فى حالة اليوسفى والتفاح والخوخ والموز ويتراوح بين ٤ ، ٥ كيلوجرام فى حالة الزيتون والجوافة والمانجو والتين والليمون المالح أما ما عدا ذلك فلا يزيد نصيب المواطن المصرى منها فى السنة عن كيلوجرام واحد.

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن نصيب الفرد من كل أنواع اللحوم لا يكاد يتجاوز ٦٥٠ جراما سنويا ودجاجة واحدة سنويا واثنى كيلوجرام سنويا من كل من صنف الملوخية وصنف البامية وهذه كلها سلع غذائية وطنية لا يليق بمصر أن تعجز عن كفاية أهلها منها.

والسؤال الآن هل نحن مكتفون؟ أو نحن فوق حد الاكتفاء؟ إذا كنا كذلك فهل نحن مضطرون إلى إنتاج هذا الكم من الخضراوات والفاكهة، وإذا كنا كذلك فهل نحن مضطرون إلى استهلاك هذا الكم كله؟

إن الاحتياجات الغذائية الموصوفة للذكر البالغ من الخضراوات ١٥٠ جرام يوميا ومائة جرام يوميا من الفاكهة. وبعملية حسابية بسيطة نجد أن احتياجاتنا الغذائية الموصوفة علميا:

من الخضراوات = ١٥٠ جم يوميا × ٣٦٥ يوما × ٦٠ مليون  
(مع الاعتذار عن عدم تحويل عدد السكان  
إلى وحدات الذكور البالغين)

= ٣٢٨٥ ألف طن بينما نحن أنتجنا حوالى

٨,٤ مليون طن عام ١٩٩١ وزدناها إلى حوالى

١٢ مليوناً عام ١٩٩٧

ومن الفاكهة = ١٠٠ جم يومياً × ٣٦٥ يوماً × ٦٠ مليون

(مع الاعتذار عن تحويل عدد السكان إلى

عدد وحدات الذكور البالغين)

= ٢١٩٠ ألف طن بينما نحن أنتجنا حوالى ٥

مليون طن عام ١٩٩١ وزدناها إلى حوالى ٦,٢

مليون فى عام ١٩٩٥

فلماذا نسمح لأنفسنا باستهلاك ما لا حاجة لنا به من فاكهة  
وخضراوات ولماذا لا يتم تصدير الفائض إلى الخارج للحصول بثمنه  
على ما نقتقر إليه من معدات وأدوات.

ومن يدري؟ فلعل هناك أصنافاً أخرى ينطبق عليها نفس هذا  
التعليق بخلاف الفاكهة والخضراوات.. ننتجها بكميات أكبر من  
احتياجاتنا الغذائية.. ونستهلكها جميعها رغم أنها فوق احتياجاتنا  
الغذائية وقد تكون هناك أصنافاً أخرى تنتج منها أقل مما نحتاجه  
غذايياً وتبدو فيه نسبة الاكتفاء الذاتى (العلاقة بين الإنتاج  
والاستهلاك) أقل، بينما هى فى الفاكهة والخضراوات أكثر من مائة  
فى المائة.

والخلاصة أننا ننتج أكثر مما ينبغي أن ننتج من بعض أصناف الطعام ثم نلتهم كل ما ننتج عن غير وجه حق.. فيحدث إفراط فى الاستهلاك.. وفى نفس الوقت ننتج من أصناف أخرى أقل مما ينبغي أن ننتج ويقنع المستهلك بما يجد رغم أنه دون المستوى الصحى اللازم له وفى هذا تفريط فى حق المستهلك.

وبهذا تكون مصر قد جمعت بين أسوأ اختيارين هما الإفراط فى الاستهلاك فى جانب والتفريط فى حق المستهلك فى جانب آخر وكلاهما مظهر من مظاهر التخلف.

وباليتنا نحد من الاستهلاك الطائش لكى نستثمر الفائض فى التصدير أو التصنيع الزراعى.. وباليتنا نستثمر قناعة الناس وقبولهم طوعا واختيارا لأى مستوى استهلاكى متاح.. فنعوضهم عن نواقص ما يحصلون عليه ببدائل أخرى إذا كنا فعلا عاجزين عن استكمال ما يتعين تزويدهم به من احتياجات موصوفة أو على الأقل يكون استثمار هذا التخلف فاتحة أبحاث ودراسات للعثور على شىء جديد فى علوم التغذية.. وربما فى الكساء والمسكن أيضا بما يتناسب مع تواضع رغباتنا وطموحاتنا وبما يتلاءم مع مستوياتنا الاجتماعية والاقتصادية.

نحن إزاء نوعين من التخلف: الفاقد والعجز وكلاهما لا بد من استثماره من أجل سد الفجوة الغذائية الفاصلة بين الموجود والمنشود

سواء كانت فجوة موجبة أو فجوة سالبة.. ومن أجل تأكيد فكرة الأمن الغذائي.. لكيلا نستمرئ التسول من أجل مضغة طعام.. فنصبح بعد غير قليل مضغة فى أفواه الوحوش الكاسرة من دول العالم ونفقد بذلك مقومات البقاء الحر الكريم.